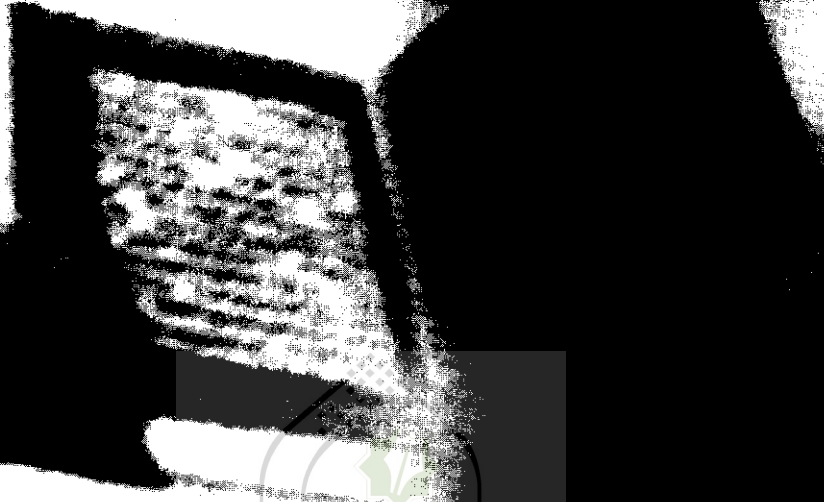


بخش عربی:



مرکز تحقیقات و پژوهش علوم اسلامی

الاعجاز القرآنی (۸)

آیة الله محمد قزوینی معرفت

هناك قول في وجه الاعجاز، لعلّه يخالف رأي الجمهور، هو: أنّ الآية والمعجزة في القرآن إنّما هي لجهة صرف الناس عن معارضته، صرفهم الله تعالى أن يأتيوا بحديث مثله، وأمسك بعزيمتهم دون القيام بمقابلته. ولو لا ذلك لا استطاعوا الإتيان بسورة مثله. وهذا التشبيط في نفسه إعجاز خارق للعادة، وآية دالة على صدق نبوته (صلى الله عليه وآله) وهذا المذهب - فضلاً عن مخالفه لآراء جمهور العلماء - فإِنَّه خطير في نفسه، قد يوجب طعناً في الدين و التشنيع بمعجزة سيد المرسلين (صلى الله عليه وآله) أن لا آية في جوهر القرآن ولا معجزة في ذاته، وإنّما هو لأمر خارج هو الجبر و سلب الاختيار، وهو ينافي الاختيار الذي هو غاية التشريع والتكليف. و غير ذلك من التوالي الفاسدة.^(١)

استعماله في ردّ العزيمة، قال تعالى: «سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ»^(٢) قال السيد شيرازي: أي عن ابطال دلالي. ومعناه - كما ذكره الطبرسي في الجمع -: سأفسخ عزائمهم على ابطال حججهم بالقدح فيها وإمكان تكذيبها، وذلك بوفرة الدلائل الواضحة والتأييد الكثير، بما لا يدع مجالاً لتشكيك المعاندين ولا ارتياب المرتابين. كما يقال فلان أحرص أعداءه من إمكان ذمّه و الطعن فيه، بما تحلّى من افعاله الحميدة وأخلاقه الكريمة...

و منه قوله تعالى - بشأن المنافقين -: «ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم بانهم قوم لا يفقهون» (التوبة: ١٢٧) وهذا دعاء عليهم بصرف قلوبهم عن ارادة الخير لكونهم قوما حاولوا التعمية على انفسهم فضلاً عن الآخرين...

و على ذلك فقد اختلفت الأنظار في تفسير مذهب الصرف على ما أراده أصحابه، قال الأمير يحيى بن حمزة العلوي الزيدي (توفي سنة ٧٢٩): و اعلم أنّ قول أهل الصرفة يمكن أن تكون له تفسيرات ثلاثة لما فيه الإجمال وكثرة الاحتمال:

التفسير الأول: أن يريدوا بالصرفة أنّ الله

الأمر الذي استدعى تفصيل الكلام حوله والتحقيق عن جوانبه بما يتناسب مع وضع الكتاب.

حقيقة مذهب الصرف:

الصرف: مصدر «صرفه» بمعنى رده، والأكثر

تعالى سلب دواعيهم الى المعارضة مع أنّ أسباب توفّر الدواعي في حقهم حاصلة من التقرير بالعجز، والاستئزال عن المراتب العالية والتكليف بالانقياد والخضوع، ومخالفة الأهواء.

التفسير الثاني: أن يريدوا بالصرفة أنّ الله تعالى سلبهم العلوم التي لا بد منها في الإتيان بما يشاء كل القرآن و يقاربه.

ثم أنّ سلب العلوم يمكن تنزيله على وجهين، أحدهما أن يقال: إنّ تلك العلوم كانت حاصلة لهم على جهة الاستمرار، لكن الله تعالى أزالها عن أفئدتهم و محابها عنهم. و ثانيهما أن يقال، إنّ تلك العلوم ما كانت حاصلة لهم، خلا أنّ الله تعالى صرف دواعيهم عن تجديدها مخافة أن تحصل المعارضة.

التفسير الثالث: أن يراد بالصرفة أنّ الله تعالى منعهم بالإلجاء على جهة القسر عن المعارضة، مع كونهم قادرين و سلب قواهم عن ذلك، فلأجل هذا لم تحصل من جهتهم المعارضة، و حاصل الأمر في هذه المقالة: أنّهم قادرين على إيجاد المعارضة للقرآن، إلا أنّ الله تعالى منعهم بما ذكرناه... (٣).

و حاصل الفرق بين هذه التفاسير الثلاثة، أنّ الصرف - على الأوّل - : عبارة عن عدم إشارة

الدواعي الباعثة على المعارضة. كانوا مع القدرة عليها، و وفرة الدواعي إليها، خائري القوى و خاملتي العزائم عن القيام بها، و هذا التثبيط من عزائمهم و صرف إرادتهم، كان من لطيف صنعه تعالى، ليظهره على الدين كلّه و لوكره المشركون. و على التفسير الثاني، كانوا قد أعوزتهم عمدة الوسائل المحتاج إليها في معارضة مثل القرآن، و هي العلوم و المعارف المشتتمل عليها آياته الحكيمة، حتّى أنّهم لو كانت عندهم شيء منها فقد أزيلت عنهم و محيت آثارها عن قلوبهم، أو لم تكن عندهم و لكنهم صرفوا عن تحصيلها من جديد خشية أن تقوم قائمتهم بالمعارضة.

و على الثالث، أنّ الدواعي كانت متوفّرة، و الأسباب و الوسائل المحتاج إليها للمعارضة كانت حاضرة لديهم، لكنهم منعوا عن القيام بالمعارضة منع إلباء، و قد أمسك الله بعنان عزيمتهم قهراً عليهم رغم الأتوف.

قلت: والمعقول من هذه التفاسير - نظراً لموقع أصحاب هذا الرأي من الفضيلة و الكمال - هوالتفسير الوسط، لكن بمعنى أنّهم افتقدوا وسائل المعارضة لقصورهم بالذات من جانب، و شموخ موضع القرآن من جانب آخر... و من

المحتمل القريب إرادة هذا المعنى، حسبما جاء في عرض كلامهم و لا سيما في كلام الشريف المرتضى ما ينبئه عليه.

و هكذا رجّح ابن ميثم البحراني، (توفي سنة ۶۷۹) إرادة هذا المعنى من كلام السيّد، قال: وذهب المرتضى (رحمه الله) الى أن الله تعالى صرف الغرب عن معارضته، و هذا الصرف يحتمل أن يكون لسلب قدرهم، و يحتمل أن يكون لسلب دواعيهم، و يحتمل أن يكون لسلب العلوم التي يتمكّنون بها من المعارضة. و نقل عنه أنه اختار هذا الاحتمال الأخير... (۴).

و قد تنظر سعد الدين التفتازاني (توفي سنة ۷۹۳) في صحّة التفاسير الثلاثة جميعاً. قال: الصرفة إمّا بسلب قدرتهم، أو بسلب دواعيهم، أو بسلب العلوم التي لا بدّ منها في الإتيان بمثل القرآن، بمعنى أنها لم تكن حاصلة لهم، أو بمعنى أنها كانت حاصلة فأزالها الله.

قال: و هذا (الأخير الذي هو أوسط التفاسير) هو المختار عند المرتضى. و تحقيقه أنه كان عندهم العلم بنظم القرآن و العلم بأنه كيف يؤلّف كلام يساويه أويدينيه، و المعتاد أن من كان عنده هذان العلمان يتمكّن من الإتيان بالمثل، إلاّ أنهم

كلّما حاولوا ذلك أزال الله تعالى عن قلوبهم تلك العلوم، و فيه نظر. (۵)

قال عبد الحكيم السيالكوتي الهروي - في تعليقه على شرح المواصف بعد نقل كلام التفتازاني هذا - : لعلّ وجه النظر استبعاد بعض الاقسام او كون سلب القدرة عبارة عن سلب العلوم. (۶)

و على أي حال، فالأجدر هو النظر في تفاصيل مقالاتهم، ماذا يريدون؟

مقالة أبي إسحاق النّظام (۷):

لم نعر على مقالته بالتفصيل، سوى ما ينقل عنه هنا وهناك من مقتطفات، منها ما ذكره الزمكاني - في كلامه الانف - قال: الأكثر على أن نظم القرآن معجز، خلافاً للنّظام، فإنّه قال: إن الله سبحانه صرف العرب عن معارضته و سلب علومهم، إذ نثرهم و نظمهم لا يخفى ما فيه من الفوائد، و من ثم قالوا: «لَوْ نَشَاءُ لَقَلْنَا مِثْلَ هَذَا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ» (۸) و هذا على حدّ ما جعل الله سلب زكريا (عليه أفضل السلام) النطق ثلاثة أيام من غير علّة آية. أو أنهم لم يحيطوا به علماً على ما قال تعالى: «بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ»... (۹) (۱۰)

يبدو من ذلك أنه أراد المعنى الثاني من التفاسير الثلاثة، وهو سلب العلوم التي يحتاج إليها في المعارضة، أو فقدهم لتلك العلوم، حسبما تبّه عليه في آخر مقاله متمسكاً بقوله تعالى: «بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه».

لكن جاء في شرح المواقف للسيد شريف الجرجاني (توفي سنة ٨١٦) ما يبدو منه خلاف ذلك وإنه أراد المعنى الأوّل. قال الشريف: معنى الصرفة: أنّ العرب كانت قادرة على كلام مثل القرآن قبل البعثة، لكن الله صرفهم عن معارضته. واختلف في كيفية الصرف. فقال الأستاذ أبو إسحاق النظام: صرفهم الله عنها مع قدرتهم عليها، وذلك بأن صرف دواعيهم إليها مع كونهم مجمولين عليها، خصوصاً عند توقّر الأسباب الداعية في حقهم كالترقيع بالعجز والاستنزال عن الرئاسات والتكليف بالانقياد. فهذا الصرف خارق للعادة، فيكون معجزاً...

وأما إرادة سلب العلوم فنسبه إلى المرتضى علم الهدى. قال: وقال المرتضى: بل صرفهم بأن سلبهم العلوم التي يحتاج إليها في المعارضة، يعني أنّ المعارضة والإيمان بالمثل يحتاج إلى علوم يقتدرها عليها، وكانت تلك العلوم حاصلة

لكنه تعالى سلبها عنهم فلم يبق لهم قدرة عليها... (١١).

وفي مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (توفي سنة ٣٣٠) تصريح بأنه المعنى الثالث، وهو المنع بالإلجاء والقهر. قال: وقال النظام: الآية والأعجوبة في القرآن ما فيه من الإخبار عن الغيوب. فأما التأليف وانظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد، لولا أنّ الله منعهم بمنع وعجز أحدثهما فيهم (١٢).

وأما عبدالكريم الشهرستاني فقد خلط بين المعنى الأوّل والأخير، قال: التاسعة: قوله في إعجاز القرآن، أنه من حيث الإخبار عن الأمور الماضية والآنية، ومن جهة صرف الدواعي عن المعارضة، ومنع العرب عن الاهتمام به جبراً وتعجزاً. حتى لو خلاهم لكانوا قادرين على أن يأتوا بسورة من مثله بلاغة وفصاحة و نظماً... (١٣).

غير أنّ الأرجح في النظر هو ما ذكره القاضي عضد الإيجي والسيد شريف الجرجاني، في تفسير مذهبه، فقد فصلا رأيه عن رأي الشريف المرتضى القائل بسلب العلوم، والتفصيل قاطع للشركة - على ما قيل -.

و یتأید هذا المعنى ايضا بما جاء فى عرض
كلام تلميذه المتأثر برأيه أبى عثمان الجاحظ،
قال: «ورفع الله من أوهام العرب و صرف نفوسهم
عن المعارضة للقرآن...» (١٤)
و سننقل كلامه:

اختيار أبى عثمان الجاحظ (١٥)

يرى الجاحظ فى الإعجاز ما يراه أهل
العربية، و هو أن القرآن فى الدرجة العليا من
البلاغة التى لم يعهد مثلها. وقد تقدّم بعض كلامه
فى ذلك. (١٦)

قال الرافعي: غير أن الرجل كثير الاضطراب،
فإن هؤلاء المتكلمين كانوا فى عصرهم فى
مثنخل... ولذلك لم يسلم هو أيضاً من القول
بالصرف، وإن كان قد أخفاها و أوما إليها عن
عرض. فقد سرد فى موضع من كتاب (الحيوان)
طائفة من أنواع المعجز، وردّها فى العلة الى أن
الله صرف أوهام الناس عنها و رفع ذلك القصد
عن صدورهم، ثم عدّ منها: «ما رفع من أوهام
العرب و صرف نفوسهم عن المعارضة لقرآنه بعد
أن تحدّاهم الرسول بنظمه». وقد يكون استرسل
بهذه العبارة، لما فى نفسه من أثر أستاذه، و هو

شيء ينزل على حكم الملابس، و يعترى أكثر
الناس الامن تنبّه له أو بُتّه عليه، أو هو يكون
ناقلاً، و لا ندري. (١٧)

قال الجاحظ فى تنمّة كلامه: ولذلك لم نجد
أحداً طمع فيه، ولو طمع لتكلفه، ولو تكلف
بعضهم ذلك فجاء بأمر فيه أدنى شبهة لعظمت
القصة على الأعراب و شبه الأعراب... فقد رأيت
أصحاب مسيلمة إنما تعلقوا بما ألف لهم كلاما
يعلم كلّ من سمعه أنه عدى على القرآن فسلبه
وأخذ بعضه و تعاطى أن يقارنه، فكان لله ذلك
التدبير الذى لا يبلغه العباد، و لواجتمعوا له.. (١٨).

و قد ذهب الى هذا الرأي جماعة من أعلام
السنة من الأشاعرة و أهل الاعتزال، منهم
أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرايينى الفقيه
الشافعي (١٩)، و كان متكلماً أصولياً من أصحاب
أبى الحسن الأشعري، (توفى سنة ٤١٨). وقد
ذكر الشهرستاني عند الكلام عن الأشاعرة: أن من
أصحاب أبى الحسن الأشعري من اعتقد أن
الإعجاز فى القرآن من جهة صرف الدواعي، و هو
المنع عن المعارضة، و من جهة الإخبار عن
الغيب (٢٠). وقد تعرّض كلّ من ذكر النظام قوله
بالصرف، مواكبة الإسفرايينى له فى هذا الرأي.

و هكذا تبع النّظام كثير من أصحابه، منهم أبو إسحاق النصيبي، وعباد بن سليمان الصيمري و هشام بن عمرو الفوطي، وغيرهم...

قال ابوالحسن الأشعري: وكان الفوطي والصيمري ينكران كون القرآن معجزاً، لكونه من الأعراض، ويقولان: لانقول أنّ شيئاً من الأعراض، يدلّ على الله سبحانه، ولانقول أيضاً أنّ عَرَضاً يدلّ على نيوّة النبيّ (صلى الله عليه وآله). قال: ولم يجعل القرآن عِلْماً للنبي (صلى الله عليه وآله) و زعما أنّ القرآن أعراض...^(٢١).

و نحن نعذرهم في هذا التعليل العليل، بعد حداثة عهدهم بتراجم فلسفة اليونان، و عدم التشخيص لديهم بين الأعراض والجواهر حسب ما اصطاح عليه أهل الفن الاختصاصيون. إذ لا يخفى الفرق البائن بين باب الدلالات ومسألة السنخية المعبرة في باب العلل والمعاليل. والكلام مهما كان فهو عرض حادث والمدلول قديكون حقيقة جوهرية وأخرى غيرها من الأمور الاعتبارية المحضة أو الانتزاعية، ولا ضرورة تدعو الى لزوم التسانخ بين الدال والمدلول إطلاقاً.

مقالة ابن حزم الظاهري:

وأما المذهب الذي سلكه أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (توفى سنة ٤٥٦) فلا يعدو مذهب الجبر وسلب الاختيار عن العباد. فإنه شطب على الرأي القائل: «إنّ القسط الأوفر من إعجاز القرآن كامن وراء بلاغته الخارقة...» و حكم عليه حكمه القاضي: أنه من شغب الاختيار.. زاعماً أنه لمجرد صرف الناس عن معارضته و منهم منها منع قهر وجبر، قال: فهذا هو دليل الإعجاز، وفي ذلك كفاية!

قال: إنّ القائلين بأنّ وجه الإعجاز في بلاغته، قد شغبوا في هذا الاختيار، لأنهم ذكروا لذلك أمثال آية القصاص، فيقال لهم: فلم خصصتم بالذكر هذه الآيات دون غيرها، وهل هذا منكم إلا إيهام لأهل الجهل أنّ من القرآن معجزاً و غير معجز؟ قال: ثم تقول لهم: قول الله تعالى: «وَ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَ اسْحَاقَ وَ يَعْقُوبَ وَ الْأَسْبَاطِ وَ عِيسَىٰ وَ الْيُوسُفَ وَ يُونُسَ وَ هَارُونَ وَ سُلَيْمَانَ وَ آتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا»^(٢٢) أمعجز هو على شروطكم في كونه في اعلى درج البلاغة أم ليس معجزاً؟ فإن قالوا: ليس معجزاً كفروا و إن قالوا: إنّه معجز صدقوا، وسئلوا: هل

على شروطكم في أعلى درج البلاغة؟ فان قالوا: نعم، كابروا، وكفوا مؤونتهم، لانها اسماء رجال فقط ليس على شروطهم في البلاغة و ايضا فلو كان اعجاز القرآن لانه في أعلى درج البلاغة لكان بمنزلة كلام الحسن و سهل بن هارون و الجاحظ و شعر امرئ القيس، و معاذالله من هذا، لأن كل ما يسبق في طبقته لم يؤمن أن يأتي من يماثله ضرورة.

وأخيراً قال: فلا بد لهم من هذه الخطئة، أو من المصير الى قولنا: إن الله تعالى منع من معارضته فقط - الى أن يقول - فصح أنه ليس من نوع بلاغة الناس أصلاً، و أن الله تعالى منع الخلق من مثله، و كسائه الإعجاز، و تسلبه جميع كلام الخلق...

قال: و أيضاً: فإن في القرآن كثيراً من حكاية أقوال الآخرين^(٢٣). فكان هذا كله إذ قاله غير الله عز وجل غير معجز بلا خلاف، لكن لما قاله الله تعالى وجعله كلاماً له أصاره معجزاً و منع من مماثلته. قال: و هذا برهان كاف لا يحتاج الى غيره، و الحمد لله^(٢٤).

وقال - أيضاً: إن كل كلمة قائمة المعنى يعلم إذا تليت أنها من القرآن، فإنها معجزة لا يقدر أحد

على المجيء بمثلها أبداً، لأن الله تعالى حال بين الناس و بين ذلك، كمن قال: إن آية النبوة أن الله تعالى يطلقني على المشي في هذه الطريق الواضحة، ثم لا يمشي فيها أحد غيري أبداً، أو مدة يسميها. فهذا أعظم ما يكون من الآيات ... والذي عجز عنه أهل الأرض منذ أربعمائة عام وأربعين عاماً (٤٤٠) هي سنة تأليفه للكتاب^(٢٥)

و قد سخر الرافي من كلام ابن حزم هذا، قائلاً: لم نر أحداً فسّر هذه الكلمة (الصرف) كابن حزم الظاهري، و ذلك قوله: «لم يقل أحداً أن كلام غير الله معجز! لكن لما قاله الله تعالى وجعله كلاماً له، أصاره معجزاً و منع من مماثلته ... قال: وهذا برهان كاف لا يحتاج الى غيره» تقول: بل هو فوق الكفاية، وأكثر من أن يكون كافياً أيضاً، لأنه لما قاله ابن حزم وجعله رأياً له، أصاره كافياً لا يحتاج الى غيره...^(٢٦)

قلت: هو كذلك مادام الرجل متزمتاً هذا التزمت المفضوح، إذ لم يكتف بالتزامه بمبدأ الجبر حتى سلب القرآن كل مميزات الجوهرية و خلعه من جميع صفاته ونعوته الكريمة! يا له من نقشب وجمودا

وقد تحمّس الشيخ علي محمدحسن العماري (مبعوث الأزهر في السودان) لدلائل ابن حزم فظنّها متوقّرة وكثيرة لم يهتد إليها الرافعي أو لخصّها تلخيصاً هو أقرب الى المسخ. قال: نحن لا نقّر الرافعي على هذا المسلك الذي سلكه، وعلى هذا التناول الذي تناول به كلام ابن حزم فإن الرجل أطال الكلام في تأييد مذهبه، ولو كان الرافعي منصفاً لتناول أقوى ما في كلام ابن حزم ولم يأخذ بعض كلامه ويترك بعضاً، على أنه أخذ لا يقارع الحجّة بالحجّة، ولا يبسط المسألة كما ذكرها صاحبها، وإنما يُلخصها تلخيصاً هو أقرب الى المسخ.. (٢٧).

و نحن قد سيرنا دلائل ابن حزم كلّها فوجدناها سرايا يحسبه الطمأن ماء!!
وسوف نضع اليد على أهم دلائله ليعلم الباحث مدى شأوها في عالم الاعتبار!

كلام ابن سنان الخفاجي:

هو الأمير أبو محمد عبدالله بن محمد بن سنان الشاعر الشيعي مقلّد صاحب صيت وسوط له مواقف مشهودة (٢٨) (توفي سنة ٤٦٦) مسموماً. له كلام مع أبي الحسن الرّماني (توفي سنة ٣٨٦)

بشأن إعجاز القرآن، فلم يرتض مذهبه بأنّ الإعجاز قائم بفصاحته و بلاغته و تلاؤم نظمه؛ ورجح كونه من جهة صرف العرب عن معارضته بأن سلبوا العلوم التي بها كانوا يتمكّنون من المعارضة وقت مرامهم ذلك. و بذلك قد وافق رأي الشريف المرتضى حسبما يأتي.

قال - تعليقاً على كلام الرّماني (٢٩)

و أمّا قوله: «إن القرآن من المتلائم في الطبيقة العليا وغيره في الطبقة السفلى» - وهو يعني بذلك جميع كلام العرب - فليس الأمر على ذلك، ولا فرق بين القرآن و بين فصيح الكلام المختار في هذه القضية. ومتى رجع الإنسان الى نفسه و

كان معه أدنى معرفة بالتأليف المختار، وجد في كلام العرب ما يضاهي القرآن في تأليفه. ولعلّ أبا الحسن (الرّماني) يتخيّل أنّ الإعجاز في القرآن لا يتمّ إلاّ بمثل هذه الدعوى الفاسدة، والأمر - بحمد الله - أظهر من أن يعضّده بمثل هذا القول الذي ينفر عنه كلّ من شدا من الأدب شيئاً او عرف من نقد الكلام طرفاً. (٣٠)

قال: واذا عدنا الى التحقيق وجدنا وجه إعجاز القرآن صرف العرب عن معارضته، بأن سلبوا العلوم التي بها كانوا يتمكّنون من المعارضة

في وقت مرامهم ذلك، و إذا كان الأمر على هذا فنحن بمعزل عن ادعاء ماذهب إليه (أي الرمثاني) من أن بين تأليف حروف القرآن و بين غيره من كلام العرب كما بين المتنافر والمتلائم. ثم لو ذهبنا إلى أن وجه إعجاز القرآن الفصاحة، وادّعينا أنه أفصح من جميع كلام العرب، بدرجة ما بين المعجز والممكن، لم يفتقر في ذلك إلى ادعاء ماقاله من مخالفة تأليف حروفه لتأليف الحروف الواقعة في الفصح من كلام العرب، و ذلك أنه لم يكن بنفس هذا التأليف فقط فصيحاً، وإنما الفصاحة لأمر عدّة تقع في الكلام من جملتها التلاؤم في الحروف و غيره، و قد بينا بعضها وسنذكر الباقي، فلم ينكر على هذا ان يكون تأليف الحروف في القرآن و فصيح كلام العرب واحداً؟ و يكون القرآن في الطبقة العليا، لما ضامّ تأليف الحروف من شروط الفصاحة التي التأليف جزء يسير منها.

فقد بان ان على لكلا القولين لا حاجة بنا إلى ادعاء ما ادّعا، مع وضوح بطلانه و عدم الشبهة فيه. ثم يقال له: أليس التلاؤم معتبراً في تأليف حروف الكلمة المفردة، على ما ذكرناه فيما تقدّم فلا بدّ نت نعم، فيقال له: فما عندك في تأليف كلّ

لفظة من ألفاظ القرآن بانفراده؟ أهو متلائم في الطبقة العليا أم في الطبقة السفلى؟ فإن قال: في الطبقة العليا، قيل له: أوليس هذه اللفظة قد تكلمت بها العرب قبل القرآن و بعده؟ ولولا ذلك لم يكن القرآن عربياً، ولا كانت العرب فهمته. فقد أقررت الآن أن في كلام العرب ما هو متلائم في الطبقة العليا، وهو الألفاظ المنفردة، ولم يتوجه عليك في ذلك ما يفسد وجه إعجاز القرآن. فهلاً قلت في كلامهم المؤلف من الألفاظ ما هو أيضاً كذلك؟ فإن علم الناظر بأحدهما كالعلم بالآخر. و إذا قال: إن كلّ لفظة من ألفاظ القرآن متلائمة في الطبقة الوسطى، قيل له أولاً: إن مشاركة القرآن لطبقة ألفاظهم على هذا الوجه أيضاً باقية، ثم ما الفرق بينك و بين من ادّعى أن التلاؤم من ألفاظ القرآن في الطبقة الوسطى، فإن أحد الموضوعين كالآخر. على أن اللفظة المفردة يظهر فيها التلاؤم ظهوراً بيّناً بقلة عدد حروفها و اعتبار المخارج و إن كانت متباعدة كان تأليفها متلائماً، و إن تقاربت كانت متناقراً، و يلتمس ذلك بما يذهب إليه من اعتبار التوسط دون البعد الشديد و القرب المفرط. فعلى القولين معاً اعتبار التلاؤم مفهوم، و ليس ينازعنا في كلمة من كلم القرآن إذا أوضحنا له تأليفها، و يقول ليس هذا في الطبقة العليا، إلا

وتقول مثله في تأليف الالفاظ بعضها مع بعض، لان
الدليل على الموضوعين واحد.

فقد بان الذي يجب اعتماده ان التأليف على
ضربين: متلائم و متنافر، و تأليف القرآن و فصيح كلام
العرب من المتلائم. ولا يقدح هذا في وجه من وجوه
إعجاز القرآن، والحمد لله. (٣١)

و قال: - في موضع آخر -: أن وجه الإعجاز في
القرآن هو صرف العرب عن معارضته، و أن فصاحته قد
كانت في مقدورهم لولا الصرف. و هذا هو المذهب الذي
يعول عليه أهل هذه الصنعة و أرباب هذا العلم. و قد
سطر عليه من الأدلة ما ليس هذا موضع ذكره (٣٢).

پی نوشتها و مراجع

١ - قال الرافعي - بشأن الأثار السيئة التي خلفها القول
بالصرف - علي أن القول بالصرف هو المذهب الناشئ من
لدن قال به النظام، بصوّبه فيه قوم و يشايعه عليه آخرون،
و لولا احتجاج هذا البليغ لصحته، و قيامه عليه، و تقلّده
أمره، لكان لنا اليوم كتب ممتعة في بلاغة القرآن و أسلوبه
و إعجاز اللغوي و ما الى ذلك، ولكن القوم - عفا الله عنهم -
أخرجوا أنفسهم من هذا كله، و كفوها مؤونته بكلمة واحدة

تعلّقوا عليها، فكانوا فيها جميعاً كقول هذا الشاعر الطريف
الذي يقول:

كأننا و الماء من حولنا قوم جلوس حولهم ماء
(الإعجاز: ص ١٤٦)

٢ - الأعراف: ١٢٦

٣ - الطراز: ج ٣ ص ٣٩١ - ٣٩٢.

٤ - قواعد المرام: ص ١٣٢.

٥ - شرح المقاصد: ج ٢، ص ١٨٤.

٦ - شرح الموافقات «بالهامش»: ج ٣ ص ١١٢.

٧ - هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار بن هاني البصري ابن
اخت أبي الهذيل العلاف شيخ المعتزلة (توفي سنة ٢٣١)
كانت له معرفة بالكلام و كان رأسا في الاعتزال، و كانت له

آراء تخصّه، منها رأيه في الإمام علي بن أبي طالب (عليه
السلام) و أنّ النبي (صلى الله عليه و آله) نصّ عليه

بالإمامة و كتّمته الصحابة. و رفض حجّة الإجماع، و قال:

الحجة هونصّ المعصوم. و قد اشتهر قوله في

أميرالمؤمنين: «علي بن أبي طالب (عليه السلام) محنة

على المتكلّم، إن وفي حقّه غللا وإن يحسنه حقّه أساء.

و المنزلة الوسطى دقيقة الوزن، حائرة الشأن، صعب

المراقى إلا على الحاذق الدين...» نقله صاحب المناقب.

و ذكر الشهرستاني ميله الى التشيع و رفضه بدع

الطواغيت، قائلا: لا إمامة إلا بالنصّ و التعيين ظاهراً

مكشوفاً. و قد نصّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) على عليّ (عليه السلام) في مواضع، وأظهره إظهاراً لم يشتهه على الجماعة، إلاّ أنّ عمركم ذلك لصالح أبي بكر يوم السقيفة. و نسب الى عمر شكّه في الرسالة و قال: أنّه هو الذي ضرب فاطمة (عليها السلام) يوم هجم على دارها لأخذ بيعة من علي، و كان متحصناً في دار. فجهات فاطمة لتحول دون هجومه عليها فأصاب بطنها فاسقطت جنينها (محسناً).

وكان عمر يومذاك بصبح: احرقوا دارها بمن فيها، و كان في الدار الحسنان سبطاً رسول الله (صلى الله عليه وآله)... الى آخر ما سردّه من مطاعن ابن الخطّاب. (الملل والنحل: ج ١ ص ٥٧).

قلت: و بتأييد قوله في قضية الدار بما ذكره ابن عبدربه في (العقد الفريد): ج ٣ ص ٦٢ ط ٢ القاهرة المطبعة الأزهرية (١٣٢٤ هـ. ق. ١٩٢٨ م) في الباب الرابع عشر (في الخلفاء و تواريخهم و أخبارهم) في الذين تخلفوا عن بيعة أبي بكر (وهم علي و العباس و الزبير و سعد بن عباد) قال: «فأما علي و العباس و الزبير ففعدوا في بيت فاطمة حتى بعث إليهم ابوبكر عمر بن الخطاب ليخرجهم من البيت، و قال: إن أبوا فقاتلهم. فأقبل عمر بقبس من نار، على أن يضرم عليهم الدار، فلقيته فاطمة فقالت: يا ابن الخطّاب أجنث لتحرق دارنا؟ قال عمر: نعم، أوتدخّلوا فيما دخلت فيه الأئمة... فخرج علي حتى دخل على أبي بكر فبايعه...».

وما ذكره ابن قتيبة في كتابه (الإمامة و السياسة): ج ١ ص ١٩ تحقيق طه محمد الزيني، في باب (كيف كانت بيعة علي بن أبي طالب) قال: «و أنّ أبابكر. تفقّد قوماً تخلفوا عن بيعته عند عليّ (كزّم الله وجهه) فبعث إليهم عمر، فجاء فناداهم و هم في دار عليّ فأبوا أن يخرجوا. فدعا بالحطب و قال: و الذي نفس عمر بيده، لتخرجنّ أولاً حرقتها علي من فيها، فقبل له: يا أباحفص، إن فيها فاطمة؟! فقال: وإن. فخرجوا فبايعوا الآعلياً، لأنه حلف أن لا يضع ثيابه على عاتقه حتى يجمع القرآن. فوفقت فاطمة (عليها السلام) على بابها فقالت: لا عهد لي بقوم حضروا أسوأ محضر منكم، تركتم رسول الله (صلى الله عليه وآله) جنازة بين أيدينا، و قطعتم أمركم بينكم، لم تستأمرونا و لم تردّوا لنا حقاً!

فأتى عمر أبابكر، فقال له ألا تأخذ هذا المتخلف عنك بالبيعة؟! يريد عليا (عليه السلام) فأرسل ابوبكر قنفذا مولاه ليلغّه دعوته، فأبى عليّ (عليه السلام) أن يخرج، فكرر عليه حتى رفع علي صوته. فقال: سبحان الله، لقد ادعى ماليس له. فرجع قنفذ. ثم قام عمر ومشى معه جماعة حتى أتوا باب فاطمة فدقّوا الباب، فلمّا سمعت أصواتهم نادى بأعلى صوتها: يا ايت يا رسول الله، ماذا لقينا بعدك من ابن الخطّاب و ابن ابي قحافة! فلمّا سمع القوم صوتها و بكاءها، انصرفوا باكبين، و كادت قلوبهم

تنصدع، و أكبادهم تنفطر. و بقي عمرو معه قوم (من الرجال) فأخرجوا علياً فمضوا به الى أبي بكر. فقالوا له: بايع، فقال: إن أنا لم أفعل فمه؟ قالوا: إذن والله .. نضرب عنقك. فقال: إذن تقتلون عبدالله و أخا رسوله. قال عمر: أما عبدالله فنعيم، وأما أخو رسوله فلا، وأبو بكر ساكت لا يتكلم. فقال له عمر: ألا تأمر فيه بأمرك؟ فقال: لا أكرهه على شيء ما كانت فاطمة الى جنبه ... ثم انطلقا الى فاطمة و قالا: إننا قد أغضبناها، فاستاذنا عليها، فلم تأذن لهما، فأتينا علياً فكلّمناه، فأدخلهما عليها... فلما قعدا عندهما حوّلت وجهها الى الحائط، فسلمنا عليها، فلم تردّ عليهما السلام ... الى آخر ماجرى بينها (عليها السلام) و بينهما».

و قال المسعودي: و كان عروة بن الزبير يعذر أخاه عبدالله في حصر بني هاشم في الشعب، و جمعه الحطّيب ليحرقهم، و يقول: إنّما أراد بذلك ان لا تنتشر الكلمة، و لا يختلف المسلمون، وان يدخلوا في الطاعة، فتكون الكلمة واحدة، كما فعل عمر بن الخطاب ببني هاشم لما تأخروا عن بيعة أبي بكر، فانه احضر الحطّيب ليحرق عليهم الدار. (شرح النهج لابن ابي الحديد: ج ٢٠ ص ١٤٧ عن مروج الذهب ج ٢ ص ٨٦).

و ذكر أبو الفداء: إنّ أبابكر بعث عمر الى علي و من معه ليخرجهم من بيت فاطمة و قال: إنّ أبوا عليك فقاتلهم.

فأقبل عمر شيء من نار على أن يضرم الدار، فلقبته فاطمة و قالت: الى أين يا ابن الخطاب أجنث لتحرق دارنا؟ قال: نعم، أو تدخلوا فيما دخل فيه هذه الأمة. (المختصر لأبي الفداء: ج ١، ص ١٥٦). و نقل الأميني عن تاريخ ابن شحنة ذلك أيضاً في حوادث سنة ١١ (الغدِير: ج ٣، ص ١٠٤).

و نقل ابو جعفر عن بعض الزيدية احتجاجاً جاء فيه: «وصار كشف بيت فاطمة والدخول عليها منزلها و جمع حطب ببابها و تهدّدها بالتحرق من أوكد عرى الدين!» (شرح النهج: ج ٢٠ ص ١٧).

٨ - الانفال: ٣١.

٩ - بونس: ٣٩.

١٠ - البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ص ٥٣.

١١ - شرح الموافق: ج ٣ ص ١١٢. و المتن القاضي عضد الأبيجي توفي سنة ٧٥٦.

١٢ - مقالات الإسلاميين: ج ١ ص ٢٩٦.

١٣ - الملل و النحل: ج ١ ص ٥٦ - ٥٧.

١٤ - كتاب الحيوان: ج ٤ ص ٣١.

١٥ - هو الكاتب أبو عثمان عمرو بن بحر. كان من غلمان النظام، و تعلّم عليه، توفي سنة ٢٥٥.

١٦ - عند الكلام عن مفهوم الإعجاز.

١٧ - إعجاز القرآن للرافعي: ص ١٤٧.

١٨ - كتاب الحيوان: ج ٤ ص ٣١. و الدراسات: ص ٣٦٨.

الخلائق: جمع خلیفة بمعنى سحیة و من ظریف تنبهه ما یحكى أنه كان قد تحصن بقریة (اعزاز) من أعمال حلب، و كان بینه و بین أبی نصر محمد بن النخاس الوزير المحمود بن صالح مودة مؤكدة، و كان محمود بريد القبض علیه فأمر أبانصر أن یكتب الی الخفاجی كتاباً یستعطفه و یؤنسه، قال: إنه لا یؤمن إلا إلیك ولا ینق إلا بك. فكتب بمحضره و أضاف فی آخره (إن شاء الله) لكنه شدّد النون... فلمّا أن قرأه الخفاجی خرج قاصداً حلب، فلمّا كان فی بعض الطریق أعاد النظر فی الكتاب، فلمّا رأى التشدید علی النون أمسك بعنان فرسه، و فكّر فی نفسه أن ینبغی الخفاجی لا یخطأ فی كتابته، فلم یضع التشدید هنا عبثاً، فلاح له أنه أراد قوله تعالى: «انّ الملا یأتمرون بك لیقتلوك!» ففعل راجعاً الی حصنه، و كتب فی الجواب: أنا الخادم المعترف بأنعام... فكسر الألف من «أنا و فتح النون و شدّدھا. فلمّا وقف علیه ابونصر سرّ و علم أنه قصد به قوله تعالى: «إنا لئن ندخلھا أبداً ما داموا فیھا!» و الخفاجی نسبة الی خفاجة - بالمنع - حی من بنی عامر.

۲۹ - راجع كلامه فی رسالته (النكت فی إعجاز القرآن) طبعت ثلاث رسائل فی الإعجاز: ص ۷۵.

۳۰ - یقال: شدّا من العلم شیئا أي أخذ منه.

۳۱ - سرّ الفصاحة ص ۸۹ - ۹۰.

۳۲ - سرّ الفصاحة ص ۲۱۷.

۱۹ - قال الشریف الجرجانی: و ممّن ذهب الی هذا الرأي من أهل السنّة هو الأستاذ أبو اسحاق الإسفراینی. (شرح الموافق: ج ۳ ص ۱۱۲).

۲۰ - الملل و النحل: ج ۱ ص ۱۰۳.

۲۱ - مقالات الإسلامیین: ج ۱ ص ۲۹۶.

۲۲ - النساء: ۱۶۳.

۲۳ - كقولہ تعالى: «فَقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ. إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ» المدثر: ۲۴ - ۲۵. و قوله: «وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا» - الی آخر الآيات - الإسراء: ۹۰.

۲۴ - الفصل فی الملل و النحل: ج ۳ ص ۱۷ - ۱۹.

۲۵ - المصدر: ص ۲۱.

۲۶ - إعجاز القرآن: ص ۱۴۶.

۲۷ - مجلة رسالة الإسلام: سنة ۴، عدد ۱، ص ۷۰.

۲۸ - من شعره دفاعاً عن ولاء آل بیت الرسول (صلی الله علیه و آله):

بما أمة كفرت و في أفواهاها

القرآن فيه ضلالها و رشادها

أعلى المنابر تعلقون بسبته

و بسيفه نصبت لكم أعوادها

تلك الخلائق بينكم بدرية

قتل الحسين و ماخبت أحفادها